

## الروعي يسأل وزير التربية عن مؤهلات أعضاء هيئة التدريس في الجامعة و«التطبيقي»

الماجستير. وصورة ضوئية تشمل أسماء أعضاء اللجنة العلمية الخاصة برسالة الماجستير/ الدكتوراه. وتاريخ تعيين كل من أعضاء هيئة التدريس والتدريب في القسم العلمي.

مختلف الوظائف على مستوى الدولة والفرد والمجتمع. لذا يرجى تزويدي بالآتي: القرارات الوزارية التي أصدرت لتشكل لجان تحقيق خاصة بصحة وسلامة واعتماد الشهادات العلمية في كل من: جامعة الكويت، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وتزويدنا بنسخة من القرارات النهائية التي انتهت إليها هذه اللجان.

وفي سؤال ثالث طالب الروعي الفارس بتزويده بكشف شامل يحتوي على أسماء أعضاء هيئة التدريس والتدريب في كليات ومعاهد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الحاليين مع بيان تاريخ حصولهم على شهادة البكالوريوس، الماجستير، الدكتوراه، والجامعة التي تخرج كل منهم فيها.

وصورة من ملخص Abstract لرسالة الدكتوراه/



د. عودة الروعي

## عبدالله يطلب كشفاً بأسماء موظفي جهاز الإشراف في «الرعاية السكنية»

للمقاوم وتطبيق الغرامات التأخيرية على المقاوم المتأخر في تنفيذ المشروع حسب العقد المبرم سواء من المقاوم الرئيسي أو مقاولي الباطن.

تسكين الوظائف الإشرافية والوظائف العامة بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية الوصف الوظيفي المعتمد من إدارة المؤسسة لجميع الوظائف فيها، وتزويدي بآلية تحديد الدورات التدريبية، وآلية تشكيل اللجان وأسمائها وقيمة مكافآت أعضائها، وأيضاً تزويدي بكشف يتضمن أسماء اللجان الحالية كل على حدة، وأسماء أعضائها ومسماياتهم الوظيفية ومؤهلاتهم العلمية وسنوات الخبرة العملية ومكافآتهم حتى تاريخ طرح هذا السؤال. وما الآلية الحالية المتبعة في تنفيذ مشاريع الإسكان؛ وهل هي عملياً صالحة وأثبتت فاعليتها وستحقق الغرض المطلوب منها خاصة من ناحية الالتزام بمدى تنفيذ الأعمال المتفق عليها وتلافي العمل بالآوامر التغييرية وعدم التمديد

وجه النائب د. خليل عبد الله سؤالاً برلمانياً إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات باسأل جاء فيه: يرجى إفاذي وتزويدي بما يلي: كشف تفصيلي بأسماء موظفي جهاز الإشراف في المؤسسة العامة للرعاية السكنية ومسماياتهم الوظيفية والمؤهلات العلمية وسنوات الخبرة لكل منهم على حدة، وما مهام عمل جهاز الإشراف في المؤسسة العامة للرعاية السكنية؛ وهل يتم تحميل المسؤولية القانونية لأي من أعضاء جهاز الإشراف في حال الاستلام النهائي لأي مشروع ويتبين بعد الاستلام وخلال فترة كفاءة أعمال الصيانة أو بعد انتهائها أنه غير مطابق للمواصفات الفنية والهندسية، أم تقع المسؤولية على المقاوم وحده؟ مع تزويدي بآلية



د. خليل عبدالله

## عسكر: هيئة عامة للخبراء وتوفير الحصانة لأعضائها بما يضمن أداء أعمالهم بحيادية

الخبراء والمراقبات الإدارية المرتبطة ودعم استقلاليتها بما يحقق المصلحة العامة ولافساح المجال أمام تخصصات فنية أخرى بخلاف الهندسية والحسابية لضمها بالإدارة مستقبلاً.

كما استحدثت التعديل المادة 52 لتوفير الحصانة لعمل الخبراء بما يضمن أداء أعمالهم بحيادية وتجرد حفاظاً عليهم من كيدية ادعاءات الخصوم. كما استبدلت المادة الثالثة من القانون عبارة «رئيس الإدارة العامة للخبراء» بعبارة «مدير إدارة الخبراء» وعبارة «الإدارة العامة للخبراء» بعبارة «إدارة الخبراء» تطبيقاً لما جاء بنص المادة 24 المعدلة واستبدال عبارة «محكمة الاستئناف» بالمحكمة لتطبيق القانون رقم 23 لسنة 1990 بعبارة «محكمة الاستئناف العليا» بينما وردت في المرسوم بالقانون رقم 40 لسنة 1980 المشار إليه

«الهيئة العامة للخبراء» بعبارة «إدارة الخبراء» وعبارة «محكمة الاستئناف» بعبارة «محكمة الاستئناف العليا» بينما وردت في المرسوم بالقانون رقم 40 لسنة 1980 المشار إليه.

**مادة رابعة**  
على مجلس الوزراء تعديل القوانين ذات الصلة بما يتوافق مع هذا القانون وإصدار اللوائح المنظمة له خلال عام من تاريخ العمل به.

**مادة خامسة**  
على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون. وجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون بما يلي:

بعد إصدار قانون تنظيم الخبرة في يونيو سنة 1980 كشف الواقع العملي لتطبيق هذا القانون ضرورة إجراء بعض التعديلات التي هدفت إلى تحقيق الغاية المنشودة منه فصدرت بعض التعديلات إلى القانون المذكور بالقانون رقم 14 لسنة 1995 والتي ساعدت في سرعة انجاز أعمال الخبرة.

ومع تزايد مهام ومسؤوليات تلك الإدارة أصبحت الحاجة ملحة لتعديل الهيكل التنظيمي للإدارة بما يضمن استمراريها في أداء مهامها على الوجه الأكمل، لذا أعد اقتراح بقانون المرفق والخاص بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 40 لسنة 1980 المشار إليه وذلك على النحو التالي:

اعتبرت المادة 24 إدارة الخبراء هيئة عامة وذلك للحاجة الملحة لتطوير تلك الإدارة وتوزيع مهامها على محافظات الدولة لما يحقق مصلحة المتخصصين.

كما استحدثت التعديل درجات وظيفية نظراً لتعدد مسؤولياتها الجسام وأعداد

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحاً بقانون لتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 40 لسنة 1980 بإصدار قانون تنظيم الخبرة الذي طلب له صفة الاستعجال ما يلي:

**مادة أولى**

يستبدل بنص المادة 24 من المرسوم بالقانون رقم 40 لسنة 1980 المشار إليه النص التالي: «تشكل الهيئة العامة للخبراء» «هيئة عامة ذات ميزانية ملحقة» من مدير عام ونائب أو أكثر للمدير على ألا تقل درجتهم عن كبير خبراء وعدد كاف من الخبراء.

وترتب الوظائف بها وفقاً للجدول المرفق بهذا القانون على أن يكون تعيين مدير عام الهيئة العامة للخبراء ونوابه بدرجة خبير مستشار ثان فاعلى بمرسوم بناء على عرض الوزير المختص».

**مادة ثانية**  
تضاف مادة جديدة برقم 52 إلى المرسوم بالقانون رقم 40 لسنة 1980 المشار إليه نصها كالتالي:

«لا يجوز في غير حالات الجرم المشهود اتخاذ أي من إجراءات التحقيق أو القبض على خبير الهيئة العامة للخبراء إلا بأذن من مجلس شؤون الخبراء بناء على طلب مدير عام الهيئة العامة للخبراء، وتوكل النيابة العامة دون غيرها سلطة التحقيق والتصرف والإدعاء في الجنايات والجنح والتي تقع من الخبير أو عليه على أن تقوم بإخطار مجلس شؤون الخبراء بما تقوم به من إجراءات وتصرفات بحق الخبراء».

**مادة ثالثة**  
تستبدل عبارة «مدير الهيئة العامة للخبراء» بعبارة «مدير إدارة الخبراء»، وعبارة



عسكر العنزي

## رفض تعديل المادة 79 النصف: مدنية دستور الكويت أتاحت الأخذ بالتشريعات الإسلامية ولكن الدستور لم يجعلها إلزاماً

من احترام الأديان والعقائد الدينية الأخرى، بالإضافة إلى الحريات بأنواعها كافة. وقال النائب ركان النصف أن مدنية دستور الكويت أتاحت الأخذ بالتشريعات الإسلامية ولكن الدستور لم يجعلها إلزاماً لإدراك المؤسسين أن الكويت دولة تجمع الكثير من المعتقدات الدينية والطوائف المختلفة وتتنوع مجتمعي يتطلب معه أن يكون التشريع شاملاً للجميع.

الرأي ورفض تعديل المادة 79 مخالفاً للشريعة بحسب التجمع السلفي، فكيف سيكون الوضع السياسي والعمل البرلماني بعد التعديل؟ وأشار إلى أن هذا الإتهام يعتبر مشهداً مبكراً لاعتبار كل من يختلف مع قوى الإسلام السياسي بأنه مخالف للشريعة. وأضاف النائب ركان النصف أن ما يميز الدستور الكويتي القواعد المدنية فيه

للتجمع السلفي الإسلامي أحمد باقر بوصف كل من يرفض تعديل المادة 79 من الدستور بأنه مخالف للشريعة الإسلامية. ورفض النائب ركان النصف هذا الطرح والتقسيم، وإقحام الدين في الآراء والمواقف السياسية، وتحويل النظام الكويتي الديموقراطي إلى نظام شوري يقع تحت سلطة رجال الدين وفتاواه.



ركان النصف

أكد النائب ركان النصف رفضه تعديل المادة 79 من الدستور، وشدد على ضرورة الحفاظ على الهوية المدنية للنظام الكويتي. وقال النصف في تصريح صحفي إن المذكرة التفسيرية للدستور بينت أن النظام الديموقراطي الذي تبناه الدستور وسط بين النظامين البرلماني والرئاسي مع انعطاف أكبر نحو أولهما. واستغرب النصف ما جاء في بيان الناطق الرسمي

## سنقدم باقتراح بقانون يضمن حمايتها من أي تدخل حكومي الشاهين: نرفض إلغاء المزايا المالية أو تخفيض مساعدات ذوي الإعاقة

وونتظر اجراءات الحكومة وستتخذ القرار الصائب على ضوءها. وأوضح أنه وجه مطالبات واضحة وعلنية ثم انتقل إلى مرحلة الاقتراح بقانون للوزارة، مؤكداً أن كل ما أتاحت الدستور له من صلاحيات يمكن استخدامها. واختتم النائب أسامة الشاهين مطالباً المسؤولين في وزارة الشؤون وهيئة المعاقين بخلع قبعة المحصل المالي والمحقق الجنائي وارتداء قبعة المصلح والمعاون الاجتماعي.

سمو الأمير بان الإصلاح الاقتصادي لا يكون على حساب من له أولوية في رعاية الدولة. وأعرب عن أسفه لإساءة استغلال وزارة الشؤون السلطة التقديرية التي منحها المشرع لها، من خلال ترك تحديد بعض البنود والامتيازات لتقدير الوزارة والقرارات الإدارية والوزارية. وكشف عن أنه والنائب محمد هايف يتدرجان في استخدام أدواتهما لحماية حقوق المعاقين ومستحقي المساعدات الاجتماعية

للوزيرة مزعجة ومستفزة، وأنه لن يقبل بان تمس تلك الفئة. وقال: إن المخالفات المالية والمحاسبية يجب أن تحال للنيابة ليشمل العقاب الموظف الذي سهل التلاعب لمدعي الإعاقة، وأنه من غير المقبول تخفيض المساعدات عن الفئات التي ترعاها الدولة. وذكر أن حالات التلاعب مصدرة، ومن أحيلوا إلى النيابة العامة 19 حالة فقط، وأن الحديث عن تخفيض امتيازات المعاقين يخالف النطق السامي وتوجيهات



أسامة الشاهين

أعلن النائب أسامة الشاهين عن اقتراح بقانون يحفظ امتيازات المعاقين بنصه صراحة على ضمان هذه الامتيازات وعدم جواز تعديلها إلا بالزيادة، كاشفاً عن تقديم المقترح إلى لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة في اجتماع الأربعاء المقبل.

وأعرب الشاهين في تصريح له بالمرکز الإعلامي في مجلس الأمة عن رفضه أي توجه من وزارة الشؤون لتخفيض الامتيازات المالية للمعاقين، معتبراً أن التصريحات المنسوبة

## ما لم يثبت وجود مصدر دخل ثابت خاص بها الكندري: تستحق المرأة الكويتية ربة المنزل المساعدات الاجتماعية أيا كان عمرها

غلاء المعيشة الذي داهم كل منزل وأسرته في البلاد. كما أن هذا القانون يساهم في سد الفراغ التشريعي في النقص الواضح في التشريعات الخاصة بالمرأة في الكويت، ويرفع الظلم عن كثير من النساء ممن لا يستطعن الحصول على الوظيفة أو على المساعدة المالية، مما يعني أن هذا القانون يساهم بشكل مباشر في رفع الدخل للمواطنات عبر قانون المساعدات العامة، وعليه فإن اعداد منتظري الوظيفة تنقل تدريجياً، إضافة إلى أن هذا القانون يساعد الأسر على توفير حياة كريمة لأفرادها عبر وجود مصدر مالي آخر لها مما يساهم في مواجهة

ديوان وظائف لهن في الجهات الحكومية، وكثير منهن يرغبن في العمل دون وجود وظائف، ورغم حاجتهن للوظيفة، فإن هذا القانون يساعد في تقليل أعداد منتظري الوظيفة ويساهم في خفض معدل البطالة في الكويت من خلال توفير رواتب مالية شهرية للمواطنات عبر قانون المساعدات العامة، وعليه فإن اعداد منتظري الوظيفة تنقل تدريجياً، إضافة إلى أن هذا القانون يساعد الأسر على توفير حياة كريمة لأفرادها عبر وجود مصدر مالي آخر لها مما يساهم في مواجهة

مادة ثانية  
تلغى كل المواد التي تتعارض مع احكام هذا القانون.  
مادة ثالثة  
على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. وجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون بما يلي: تعاني المرأة الكويتية من قلة مصادر الدخل المالية في حال عدم وجود دخل ثابت لها أو وظيفة، وهناك آلاف المواطنات ينتظرن الوظيفة في طوابير



فيصل الكندري

قدم النائب فيصل الكندري اقتراحاً بقانون بشأن تعديل القانون رقم 23 لسنة 2013 بشأن استحقاق وربط المساعدات العامة التي يتلقاها المواطنون من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وجاء في الاقتراح ما يلي:

**مادة أولى**  
تعديل الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم 23 لسنة 2013 لتصبح: المرأة الكويتية ربة المنزل أيا كان عمرها ما لم يتبين وجود مصدر دخل ثابت خاص لها.

## ما قيمة الإيجار الذي تقاضاه «الشؤون» من صندوق إعانة المرضى؟

كما وجه الكندري سؤالاً إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية هند الصبيح يرجى تزويدي بتقارير مكتب التدقيق لأخر 3 أعوام بشأن الرقابة على صندوق إعانة المرضى؟ يرجى تزويدنا بكشوفات حساب صندوق إعانة المرضى لأخر 10 سنوات؛ والبيانات المالية للمصرفوفات؟ يرجى موافاتي بأسماء مؤسسي صندوق إعانة المرضى والقائمين على إدارته؟ ما الفئات المستفيدة من الصندوق؟ يرجى تزويدنا بكشف الفئات وأعمارهم والقرارات المتخذة لعمل الصندوق بشأن فرز الحالات المستفيدة والشرائح؟ كم المبالغ المخصصة لكل شريحة؟ ما الشركات التي يتعاقد معها الصندوق في المساعدة على عمله؟ هل يقدم الصندوق أي دعم خارج البلاد؟ إذا كانت الإجابة بنعم فيرجى تزويدني بقرار منح السدول معونات إضافة إلى تحديد الدول المستفيدة؟ بعد اختلاس 3 ملايين من الصندوق قبل سنوات ما إجراءات الحماية التي وضعت؟ وهل تم استرداد المبالغ المالية؟ أو تم اتخاذ أي إجراء مع تزويدي بجميع تقارير وملايسات حادثة الاختلاس والإجراءات القانونية والإدارية.

نسبة معينة من الأرباح لصالح صندوق اعانة المرضى؟ إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بجميع العقود القانونية اعلانات ترسية المناقصة واجراءاتها القانونية. 8 - ما قيمة النسبة التي تقوم الشركة الخاصة بمنحها لصندوق اعانة المرضى شهريا؟ 9 - ما قيمة الإيجار الذي تقاضاه الوزارة من صندوق اعانة المرضى مقابل تلك المواقع التي يستغلها الصندوق؟ يرجى تزويدي بجميع المستندات من القيمة الاجبارية وأسس صرفها؟ 10 - هل تم عمل دراسة من الوزارة عن قيمة الاجارات السوقية لتلك المواقع مع تزويدي بتلك الدراسة ان وجدت؟ 11- هل تمت زيادة قيمة الاجارات منذ تأجيرها؟ وعلى اي اساس تم تقييم القيمة الاجبارية بالمتزر لكل فرع على حدة؟ يرجى تزويدي بجميع العقود والدراسات التي تم على ضوءها تحديد الأسعار؟ كم تبلغ الإيرادات السنوية للصندوق؟ هل صحيح أن صندوق إعانة المرضى قام بتأجير مواقعه لإحدى الشركات التي تقوم بتشغيل جميع المواقع لحسابها الخاص مقابل نسبة معينة من الأرباح لصالح صندوق إعانة المرضى؟ يرجى تزويدي بعقد التأسيس والنظام الأساسي لتلك الشركة ان وجدت؟ هل صحيح ان صندوق اعانة المرضى قام بوقف الدعم عن ادوية بعض المرضى بعد اتخاذ الوزارة بإخلاء المواقع المستغلة؟ وما الخدمات التي يقدمها الصندوق للمرضى؟

وجه النائب فيصل الكندري سؤالاً إلى وزير الصحة العامة د. جمال الحربي جاء فيه: 1 - ما السبب في بقاء الحالات الخاصة بصندوق اعانة المرضى والجهات الاخرى في العمل في مرافق الوزارة حتى الآن رغم ملاحظات ديوان الحاسبة والجهات الرقابية الأخرى على عملها دون مسوغ قانوني؟ 2 - يرجى موافاتي بعدد المرافق التابعة لوزارةكم والتي يعمل فيها الصندوق والجهات الأخرى والتي جاءت ملاحظات ديوان الحاسبة عليها. 3 - طالعتنا الصحف المحلية بتصريحات كثيرة لكم تذكرون بموجبها أنكم تحاربون الفساد وتلافون ملاحظات ديوان الحاسبة، فما الاجراءات التي قمتم بها في اخلاء تلك المواقع التي جاءت ملاحظات الديوان مرارا وتكرارا عليها؟ 4 - هل قمتم بمخاطبة مجلس الوزراء منذ توليكم اعمال الوزارة للسماح للصندوق بالاستمرار في استغلال مرافق الوزارة؟ 5 - إذا كانت الإجابة بنعم فما الأسباب التي دعكم لتلاخذا ذلك الاجراء رغم علمكم بملاحظات ديوان الحاسبة؟ 6 - نرى ان علمنا أن بعض المرافق بدأت بإخلاء تلك المواقع الخوصة بالصندوق وقد أصدرتم تعليماتكم لها بوقف تلك الاجراءات واوزعتهم اليهم باستمرار عمل الصندوق فما صحة ذلك؟ 7 - هل صحيح ان صندوق اعانة المرضى قام بتأجير مواقع لإحدى الشركات التي تقوم بتشغيل كافة المواقع لحسابها الخاص مقابل

وجه النائب فيصل الكندري سؤالاً إلى وزير الصحة العامة د. جمال الحربي جاء فيه: 1 - ما السبب في بقاء الحالات الخاصة بصندوق اعانة المرضى والجهات الاخرى في العمل في مرافق الوزارة حتى الآن رغم ملاحظات ديوان الحاسبة والجهات الرقابية الأخرى على عملها دون مسوغ قانوني؟ 2 - يرجى موافاتي بعدد المرافق التابعة لوزارةكم والتي يعمل فيها الصندوق والجهات الأخرى والتي جاءت ملاحظات ديوان الحاسبة عليها. 3 - طالعتنا الصحف المحلية بتصريحات كثيرة لكم تذكرون بموجبها أنكم تحاربون الفساد وتلافون ملاحظات ديوان الحاسبة، فما الاجراءات التي قمتم بها في اخلاء تلك المواقع التي جاءت ملاحظات الديوان مرارا وتكرارا عليها؟ 4 - هل قمتم بمخاطبة مجلس الوزراء منذ توليكم اعمال الوزارة للسماح للصندوق بالاستمرار في استغلال مرافق الوزارة؟ 5 - إذا كانت الإجابة بنعم فما الأسباب التي دعكم لتلاخذا ذلك الاجراء رغم علمكم بملاحظات ديوان الحاسبة؟ 6 - نرى ان علمنا أن بعض المرافق بدأت بإخلاء تلك المواقع الخوصة بالصندوق وقد أصدرتم تعليماتكم لها بوقف تلك الاجراءات واوزعتهم اليهم باستمرار عمل الصندوق فما صحة ذلك؟ 7 - هل صحيح ان صندوق اعانة المرضى قام بتأجير مواقع لإحدى الشركات التي تقوم بتشغيل كافة المواقع لحسابها الخاص مقابل